## الكتاب: الديمقراطية الحائرة بين المعطى والممكن

قراءة في كتاب: الديمقراطية وحقوق الإنسان

د. حسن جابر

تأليف: د. محمد عابد الجابري

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية

الطبعة: الثانية، بيروت ١٩٩٧.

يُعَدُّ الكتاب محاولة متجددة من المؤلف لتجسير الهوة بين التصورات النظرية التي تنسجها جملة الممكنات العلمية والعقلية وبين معطى الواقع الذي ينشد التغيير بعد أن كادت الاختناقات تُردِيه جثة على قارعة طريق العولمة الضاغطة.

والمؤلف الذي حاول سابقاً ترسيم البنى العقلية والسياسية لم يشأ إقناع القارئ العربي بطوبى الديمقراطية فهي، برأيه، باتت مطلباً عاماً يتفق الجميع على ضرورته، وإنما عمل على مقاربة الخطاب التغييري لدى مختلف الاتجاهات والتيارات ليتصيد منه المشترك والمُلِحّ لدى كافة القوى الفاعلة.

لقد استهل الحديث عن الديمقراطية بتحليل العناصر التي تتضافر جميعها لإنتاج الواقع الراهن، فثمة أطراف ثلاثة فاعلة في اللحظة السياسية؛ واحد يطالب بالديمقراطية وينتقد ممارستها، وآخر يعتبرها الطريق الوحيد للخلاص وثالث هو الواقع العربي نفسه.

فالطرف الأول يضم كافة النخب العربية من المعارضين، سواء الذين يشكل الغرب أساساً لوعيهم السياسي والحضاري، ولدى هؤلاء مشكلة مع الجماهير تتمثل في غياب العلاقة العضوية معها في كافة الميادين. أم النخب التقليدية؛ من رجال دين وسلفيين وأصوليين وهؤلاء يشكلون نخبة بالفعل؛ لأنّهم برأي الجابري، يشرِّعون للمستقبل «ولو بالدعوة إلى الماضي» ويفضّلون معنى «الشورى» ويحاذرون من استخدام الأدوات المعرفية القريبة.

أمّا الصورة التي تكوّنها هذه النخب عن الديمقراطية فمختلفة، فبينما يرى الحداثيون الديمقراطية من خلال النموذج الغربي، يستعيد السلفيون والأصوليون نموذج المستبد العادل؛ فالشورى لدى هؤلاء لا تقوم بديلاً عن الاستبداد بل «**فقط من نوع الاستبداد الذي يمارسه الحاكم الظالم**». والشورى بنظر هذه الفئة لا تعيِّن الإلزام وإنما الاستئناس، فالحكم في النهاية مرجعه إلى الحاكم؛ لأنّ التصوّر الفقهي التقليدي، برأي المؤلف، يجعل الحاكم مسؤولاً أمام الله لا أمام الناس.

وقد عدّ الكاتب هذه الصورة المستوطنة في ذهن النخب كافة هي طرف ثانٍ في عرض الصف الأول.

والطرف الثالث أي الواقع الغربي، فهو التربية أو البيئة التي ينبغي اختبارها لكشف إمكانيات استنبات الديمقراطية فيها، فعالمنا العربي لم يعش، طوال تاريخه المديد، الظروف والتصورات نفسها التي أفرزت شكل الممارسة السياسية في أوروبا، فالأخيرة ارتبطت بتفكك القبيلة والصراع بين سلطة الكنيسة والإمبراطور، وبين الإقطاعي والأقنان، والمواطنين وسلطة الملك والإمبراطور. في واقعنا العربي ظل الحكم مطبوعاً بطابع واحد لم يتغير قط، هو طابع الحكم الفردي. وقد ترسّخ إلى درجة أصبح فيها الحكم الأمثل هو الذي يمارسه «مستبد عادل». ولهذا عندما تطالب النخب بالديمقراطية، فإنما تطالب بإحداث انقلاب تاريخي لم يألفه قومنا من قبل.

**الديمقراطية بين التوحيد والشرك:**

الوحدانية في ميدان الاعتقاد سرت إلى الواقع بطريقة مغلوطة، فترجمت إلى نفي

الشريك في الحكم، والديمقراطية ليست شيئاً آخر غير الشرك، فالانقلاب المرجو يتمثل في الفصل بين الوحدانية في الإطار الاعتقادي، والتعددية والشرك في ميدان الحكم والسياسية، كما أنّ هذه الوحدانية لم تشقّ طريقها إلى النسيج الاجتماعي لتنتج انصهاراً بين الناس في ميدان الحياة.

فالديمقراطية وفق تصور الجابري تستدعي تغيير البنية الذهنية العربية وتيسير الاندماج الاجتماعي وانتقال السلطة إلى النخب الجديدة عبر التعددية الحزبية وشق الطريق إلى الوحدة. وهذه الوظائف الثلاث لن يتيسر المضي بها بمنأى عن الخيار الديمقراطي السليم الذي يبدأ من اعتراف الحاكم للمحكوم بأول حق من حقوق الإنسان وهو حق «طلب الكلمة».

**النخب ضد الديمقراطية:**

ابتداء ينبغي الإشارة إلى أن العالم العربي لم يُوفَّق إلى إنتاج كتلة تاريخية تبني رؤيتها وبرامجها على المصلحة الموضوعية الواحدة؛ ولهذا فشلت النخب العصرية والحركات الإسلامية في توليد قناعات عامة ومصالح نوعية تكون في المحصلة الأهداف المشتركة.

ربما ولهذا السبب كانت التيارات جميعها ضد الديمقراطية عملياً؛ فالتيار السلفي ترجمها إلى شورى وهي غير مُلزِمة ومن اختصاص أهل الحل والعقد، والماركسية بنت خطابها السياسي على تسفيه الديمقراطية التي تستعملها البرجوازية، أمّا التيار الليبرالي فلم يتردد في الإعلان عن شكوكه في إمكانية تطبيقها حرة غير مقيدة في بلاد لم تتطور فيها الأوضاع، والتيار القومي فشل في تطبيقها لا بل اعتبرها الناصري خديعة.

من هنا، كان لابد من ديمقراطية تحتاج إلى تأسيس في الوعي العربي المعاصر تتحول معه من قضية تحيط بها الشكوك إلى قناعة لا تتزعزع، على حد تعبير الكاتب نفسه، وعيوب الديمقراطية يجب ألاّ تحملنا على الاعتقاد بعدم لزومها؛ لأنه لا بديل عنها إلاّ الاستبداد والدكتاتورية، فالديمقراطية تؤدي إلى قيام صراعات أفقية وهذه تمهد لظهور الجديد من جوف القديم وتؤدي إلى الاندماج، وهي تاريخية؛ لأنها توفّر الشروط الضرورية التي تجعل الصراعات الاجتماعية تنتهي إلى تقدم.

**التأصيل الثقافي لـ «حقوق الإنسان»:**

في القسم الثاني من الكتاب حاول الدكتور الجابري الحفر في الأصول الثقافية لحقوق الإنسان لدى المنظومتين المعرفيتين: الإسلامية والغربية، ليصل إلى نوعٍ من المصالحة لجهة مقاربة الفطرة للحقوق الطبيعية التي على أساسها صُنِعَت المعاهدات الدولية حول حقوق الإنسان. في هذا الإطار رصد الكاتب ظاهرتين تسكنان الوعي المعاصر حول الحقوق:

أ- ظاهرة توظيف الشعار كسلاح أيديولوجي ضد الخصم.

ب- ظاهرة المنازعة في عالمية «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» باسم الخصوصية الثقافية.

في هذا المقام يفترض الجابري في عملية التأصيل أن تنصرف إلى محاولة إبراز عالمية الحقوق، بمعنى قيامها على أسس فلسفية واحدة، والاختلافات الحاصلة لا تعبّر، برأيه، عن ثوابت ثقافية بقدر ما تعود إلى ما أطلق عليه «أسباب النزول» تجوّزاً؛ أي إلى الظروف الخاصة، التي يعبّر عنها الفقهاء المسلمون بـ «الحكمة». فحقوق الإنسان كما قررها الإسلام زمن النبوة لا يجوز الحكم عليها بمقاييس الحقوق المعاصرة، فلتلك معقوليتها، كما ذهب إليه، ولهذه معقوليتها. أمّا المقصود بالتأصيل، عنده، فهو إيقاظ الوعي بعالمية حقوق الإنسان داخل ثقافتنا.

**عالمية حقوق الإنسان في المرجعية الأوروبية:**

لم يكن الدين هو المرجعية التي اعتمد الأوروبيون عليها في الإعلان وإنما عمدوا إلى بناء مرجعية عقلية قائمة على فرضيات ثلاث:

١- القول بالتطابق بين نظام الطبيعة ونظام العقل

٢- افتراض الحالة الطبيعية

٣- فكرة العقد الاجتماعي

لقد عمل الفيلسوف الإنكليزي جون لوك أكثر من غيره على بناء فرضية التطابق التي كان لديها القابلية؛ لأن تكون مرجعية تؤسس تلك الحقوق على مرجعية سابقة على كل مرجعية وعلى كل ثقافة وحضارة، وبالتالي فهي كلية مطلقة. ومنعاً للتخاصم والنزاع جيء بفرضية العقد الاجتماعي التي قررها روسو.

وتنازُلُ الناس عن حقوقهم للإرادة الجماعية التي تجسدها الدولة وهو تنازل شكلي. أمّا القوانين فإنها تكتسب شرعيتها من كونها تعبّر عن الإرادة العامة للنّاس وخصوصاً تلك التي تلتمس المصلحة المشتركة. وهكذا نجد أن ثمة «حقوق طبيعية» مجال تحققها من خلال تحويلها إلى «حقوق مدنية» تؤسسها مرجعية عامة كلية مطلقة هي «الإرادة العامة» التي تعلو على جميع الإرادات والتي تحركها المصلحة المشتركة والخير العام.

**عالمية حقوق الإنسان في المرجعية الإسلامية:**

قدّم الجابري خلال تأسيسه لعالمية الحقوق في الإسلام ترسيمة متناظرة مع تلك التي سبق وحدّد خطوطها العامة، وخَلُص إلى أن هناك تطابقاً بين نظام العقل ونظام الطبيعة وذلك وفق التقسيم التالي:

أ- الفطرة تكاد تطابق «حالة الطبيعة».

ب- المقصود بالإسلام، كما عبّر عنه القرآن الكريم، دين إبراهيم، فهو أصل كل دين.

ج- ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾ وهو نوع من العقد الاجتماعي.

في هذا الإطار قارب المؤلف بين حق مقاومة الجور (المادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان والمواطن ١٧٨٩)، ومبدأ «**الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**».

يلفت الكاتب إلى اعتراضين يمكن أن يُسَجَّلا على هذه المقارنة بين منظومتي الحقوق:

**الأول:** إن إطار حقوق الإنسان في الغرب علماني.

**الثاني:** الطعن في عالمية حقوق الإنسان في الإسلام من خلال إثارة أحكام المرتد وأحكام الميراث والشهادة.

يصف الكاتب الاعتراضين بأنهما وجيهان، لكن معقولية الشيء دائماً نسبية، والثورة العلمية قامت على تعدد المعقوليات، فوجاهة الاعتراض لا تعني فساد هذا الرأي. والمعلوم أن التجربة هي التي تحدد الحكم بالصواب أو عدمه بينما في الحقوق والتشريعات، فإن الصواب هو ما يحقق أكبر قدر من المصلحة العامة. كما أنّ علمانية حقوق الإنسان في الفكر الأوروبي لم تكن تعني لدى فلاسفة هذا الفكر الاستغناء عن الدين، بل التحرر من سلطة الكنسية. لقد اعتمد هذا الفكر العقل لا ضداً على الدين وإنما ضداً على الفهم الديني.

ويختم الجابري بحثه القيّم في عرض وجهة نظره في الحقوق الإنسانية وفق التصور الإسلامي مميزاً بين الحرية والارتداد، معترضاً على القاعدة التي قررها الفقهاء والقائلة: إنَّ «**الأحكام تدور مع عللها لا مع الحكمة منها**» وهي قاعدة قائمة على الاجتهاد ليس إلاّ. كما أنّ صياغة المفاهيم في الدين لا ينبغي أن تتم وفق الفهم الظاهري للنص، وإنما لابد من مراعاة أسباب النزول والمقاصد ويرى فيهما الشرط الذي يؤسِّس للموضوعية في الاجتهاد الفقهي.